www.althawranews.net

يشكو من تعسف محكمة جنوب شرق الأمانة:

الجرادي يناشد وزير العدل والقضاء الأعلى إنصافه واستعادة أملاكه

عرض القضية / وائل شرحة

تمكن من شراء قطعة أرض متواضعة وبناء منزل عليها أكثر تواضعا بعد أن قضى ثلاثين عاما من عمره في الولايات المتحدة الأميركية.

نبيل مهيوب الجرادي تمكن عام 2002م من شراء قطعة أرض تبلغ مساحتها 12.81 لبنة في شارع 24 حي الأنصار" شميلة سابقا، وبنى فيها بيتا مكونا من بدروم وطابق واحد كي يسكن مع أولاده داخله.

وفي نهاية شهر يوليو 2010م قام أحد الأشخاص باغتصاب مدخل منزل الجرادي وذلك ببنائه سورا من البلك على مساحة تصل إلى لبنة إلا ربع من ملكية الجرادي إلى ملكه بالقوة.

وحين يفقد الشخص حقه يسلك طريق القضاء لاسترجاعه قانونيا وبدون اللجوء إلى استخدام العنف والقوة، صادف وقوع القضية أثناء إجازة قضائية، إلا أن الجرادي لم يتوقف حينها فقد رفع دعوى قضائية إلى القاضي المناوب بمحكمة جنوب شرق الأمانة، والذي بدوره أصدر حكما بمنع الأطراف من الاستحداث في الأرض وإحالة ملف القضية إلى القاضي المتخصص والمتمثل برئيس المحكمة آنذاك القاضي محمد عبدالله الجوبي والذي تهاون مع القضية وسلم ملفها لأمين السر آنذاك أحمد الجنيد والذي قام بإصدار قرار تحت توقيع رئيس المحكمة الجوبي يقضي بإلزام الجرادي بتصحيح الدعوى وحصرها ضد البائع الذي اشترى منه الأرض، رغم الوثائق والأدلة الرسمية العديدة التي قدمها الجرادي للمحكمة ضد من اغتصب جزءا من أرضه إلا أن المحكمة حاولت أن تذهب القضية مسارا غير مسارها.

وبحسب الشكوى المرفقة بعدد من الوثائق والتي قدم بها الجرادي إلى مقر الصحيفة فإن رئيس المحكمة الجوبي تم نقله من المحكمة بعد أيام من إصداره الحكم وتم إحالة ملف القضية آنذاك إلى القاضي المدني بمحكمة جنوب شرق الأمانة.

يقول الجرادي: ظلت القضية حبيسة أدراج المحكمة ممثلة بالقاضي المدني لمدة 8 أشهر، والذي أيد القرار السابق دون النظر إلى تظلمي ووثائق وتقرير المهندس المكلف بالنزول إلى مكان الأرض من قبل المحكمة والذي أكد أن هناك نقصا في أرضي من جهة المعتدي الذي رفعت قضية عليه.

ويضيف: "حين يقف القضاء في صف طرف معين ويرفض الاستماع والنظر إلى ما بين يدي الطرف الآخر من وثائق وأدلة يفقد الإنسان ثقته بالجهاز القضائي ويبدأ البحث عن طرق كفيلة باسترجاع حقه المنهوب المغتصب.

وحين فشل الجرادي في استخدام الطرق والأساليب لاسترجاع حقه قدم إلى مقر الصحيفة يناشد النائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل النظر إلى قضيته واتخاذ الإجراءات اللازمة والقانونية ضد من ساعدوا خصمه في اغتصاب أرضه من منتسبي الجهاز القضائي.

2667 شخصاً ضبطهم أمن ذمار في قضايا جنائية

رشاد الجمالي-ذمار

ضبطت الأجهزة الأمنية في محافظه ذمار خلال العام الماضي 2013م ألفين وستمائة وسبعة وتسعين شخصا مضبوط في قضايا جنائية .

أوضح ذلك لـ"الثورة" العميد عبدالكريم العديني مدير الأمن بالمحافظة.

مشيرا إلى أن القضايا تتوزع في القتل العمد 146 شخصا والشروع في القتل 348 شخصا والحريق العمد 13شخصا والتفجير العمد 19 شخصا وإزعاج السلطات 274 شخصا ومقاومه السلطات 65 شخصا والإيذاء العمدي الخفيف 413 شخصا وخطف الأشخاص 16 شخصا وانتهاك حرمه المسلم 33 شخصا والتهديد 216 شخصا والزنا 14 شخصا وشرب الخمر 70 شخصا وتعاطي مواد مخدره 16 شخصا والسب 29 شخصا والسرقات المختلفة 316 شخصا والنهب والحرابة 143 شخصا والأضرار بالمال العام 279 شخصا وقضايا جنائية مختلفة 287 شخصا .

مشيدا بدور رجال الأمن في المحافظة لترسيخ الأمن والاستقرار مؤكدا أن الأجهزة الأمنية بالمحافظة بمختلف الوحدات الأمنية والعسكرية لن تألو جهدا في متابعه وضبط أي شخص يزعزع الأمن والاستقرار والسكينة العامة للمواطنين .

الأحمدي يناشد وزير الداخلية ومدير أمن إب

قضايا وناس / خاص

ناشد المواطن علي بن علي الأحمدي وزير الداخلية ومدير أمن محافظة إب بتنفيذ توجيهات النائب العام ورئيس نيابة الاستئناف بالمحافظة والمتعلقة بإعادة فتح محلة التجاري بعد أن أغلقه أحد أولاد أبناء الورثة.

وقال الأحمدي في شكوى قدم بها إلى مقر الصحيفة أن محكمة استئناف محافظة إب أصدرت قرارا بحجز إيجارات العمارة والمحلات التجارية التي هو مستأجر فيها وإلزام المستأجرين بتوريد الإيجارات إلى خزينة المحكمة بسبب اختلاف وتنازع الورثة عليها و التي هو مستأجر فتحتين منها.

وأشار المواطن في الشكوى المرفقة بعدد من الوثائق إلى أن أحد أبناء الورثة المدعو شائف الصوفي باشر بالاعتداء على محله التجاري لعدم استجابته بدفع مبلغ الإيجار له رغم معرفته وعلمه بأن المحكمة أقرت دفع مبالغ الإيجارات إلى المحكمة..منوها إلى أنه قد شكا المذكور إلى رئيس نيابة استئناف إب وكذا النائب العام الذي بدوره وجه نيابة الاستئناف والتي قام وكيل النيابة بتحرير مذكرة إلى مدير أمن مديرية يريم بفتح المحل التجاري وموافاة النيابة بما يفيد, إلا أنه لم يحدث شيء من ذلك.

المنشطات الجنسية أسرع الطرق إلى السكتة القلبية

استطلاع/ معاذ القرشي

تظل هناك على رفوف الصيدليات أنواع مختلفة من المنشطات الجنسية يفسح لها المكان الأبرز منها وهذه المكانة أخذتها هذه الأصناف عن جدارة كيف لا وهي قبلة للكثير من الباحثين عن سعادة في سوق يكتظ بكل جديد من المنشطات التي لم تعد للرجال فقط بل أصبحت بعض هذه الأصناف حصري للنساء، هكذا بدت الصورة للمنشطات الجنسية لكن واقع الأمر يدلل أن هذه المنشطات وخاصة الأصناف المهربة تحمل موتاً محققاً على جناح سعادة زائفة "الثورة" اقتربت من الظاهرة وخرجت بالحصيلة التالية :

في البداية أوضح الدكتور محمد الدبعي – صاحب صيدلية: أن المنشطات الجنسية تحتل المرتبة الثانية بعد المهدئات والمسكنات من حيث إقبال المواطنين على شرائها وهذا يعود لانتشار أمراض الضعف الجنسي لدى الكثير من الناس ويمكن أن أؤكد أن المنشطات تلقى قبولا لدى اليمنيين.

وأضاف الدبعي: نسبة مرتفعة من اليمنيين يفضلون أخذ علاج الضعف الجنسي من الصيدلية مباشرة فهناك كثير من الأسباب تمنعه من الذهاب إلى الطبيب كمريض فهو أصلا لا يعترف بذلك رغم بحثه عن العلاج وإنفاقه المال من أجل ذلك .

وأشار الدبعي إلى أن أكثر من يطلب المنشطات الجنسية الرجال من عمر 45 سنة وما فوق ويأتي الشباب في المرتبة الثانية من حيث الطلب عليها وبعض الشباب يتناول هذه الأنواع من المنشطات ليس كعلاج لمرض الضعف الجنسي ولكن بحثا عن تجربة جديدة وهنا تكون الخطورة للمنشطات الجنسية حيث تؤثر على صحة الشباب.

وقال الدبعي: إن المنشطات الجنسية محلية الصنع تلقى قبولا نظرا للحالة الاقتصادية للمواطن ورخص أسعار هذه الأصناف الأمر الذي يجعل المنشطات الجنسية من ضمن الموازنة اليومية للمواطن وأصبح سوق المنشطات الجنسية يستهدف النساء أيضا حيث توجد بعض المنشطات خاصة بالنساء في الغالبية

صيدلانيون يؤكدون: الاقبال مرتفع والرقابة غائبة

أصناف مهربة تدخل بدون إشراف الجهات المختصة بالمواصفات.

من جهته أوضح فضل منصور عبدالله رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك أن هناك الكثير من المطالبات لوزارة الصحة في ما يتعلق بالكثير من الأدوية وخاصة المنشطات الجنسية من اجل إخضاعها للمواصفات والمقاييس لكن للأسف لم يحدث أي جديد فالكثير من المنشطات تدخل عن طريق التهريب وتجد قبولا من المستهلك ولا يعلم حجم الأضرار التي قد يتعرض لها جراء تناول بعض المنشطات دون حتى الحصول على استشارة الطبيب

وقال: أدعوا جميع الجهات إلى الاهتمام بسلامة المستهلك والمشاركة في الجهود التي نبذلها في هذا الجانب.

وهيب محمد عبدالجليل شاب فقال: تناولت المنشطات الجنسية ثلاث مرات بدافع التجربة لا أكثر ولم أجد السعادة التي يتم بها التسويق لهذه الأصناف ولا أفكر أن أتناولها مرة أخرى وهذا يعود لقناعة خاصة بعيدا من قناعات الآخرين وحاجتهم للمنشطات.

الأخ هاني ياسين 35- عاماً- يعمل في القطاع الخاص كان له رأي آخر في هذا الموضوع حيث قال: إن المنشطات الجنسية أصبحت الرشوة الخفيفة الوزن حيث ينجز البعض معاملاتهم في البنوك والكثير من الجهات الحكومية والخاصة بتوزيع المنشطات الجنسية على العاملين.

وأضاف : إذا أردت أن تكون معاملتك جاهزة والموظف يوقع عليها وهو يبتسم فلتكن المنشطات الجنسية هي الهدية التي تقدمها إليه.

أما فوزي أبكر _ عامل في صيدلية فقال : إن الأعراض التي تصيب بعض المواطنين بسبب المنشطات الجنسية تحدث بسبب الإفراط في الاستخدام لهذه المنشطات دون حتى الحصول على استشارت الطبيب وهذا يسبب لهم ارتفاع ضغط الدم والسكر والصداع الشديد وعسر الهضم.

وأضاف أبكر : إن المواطنين الذين يتناولون المنشطات الجنسية تكون أعمارهم بين 20 سنة إلى 40 سنة كما أن النساء بدأن يطلبن هذه الأصناف المنشطة لكن ليس في مستوى طلب الرجال.

أطفال يتعرضون للاغتصاب وجناة طلقاء!

على الفور أدخلت إلى العناية المركزة الطفلة "ع،م" "أربع" سنوات تعرضت للاغتصاب في شهر ديسمبر من العام الماضي فيما ظل مرتكب الجريمة طليقاً حتى اللحظة، وفي سبتمبر في العام الماضي أيضا قبضت إحدى النقاط الأمنية على صاحب دراجة نارية، وعلى متنها طفل مختطف كان الرجل ينوي اغتصابه بحسب اعترافاته في إدارة أمن الحديدة.

■ عبدالناصر الهلالي

مسودة قانون ستسلم لرئاسة الوزراء تتضمن عقوبات مشددة في جرائم الاغتصاب

من يطلق عليه البرعي اعترف أيضاً أنه اغتصب قبل هذه الحادثة ثلاثة أطفال في نفس العام. مركز الرصد في منظمة سياج لحماية الطفولة سجل العام 2013م "61" حالة اغتصاب للأطفال "24" طفلاً تم اغتصابهم "13" أنثى.

في وزارة الداخلية لم نجد إحصائية حتى اللحظة عن الأحداث الذين اغتصبوا في العام 2013م، غير أن مركز الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية أورد عن تقرير صادر من الوزارة أن الأحداث الذين اغتصبوا في العام 2012م "112" حدثا في 18 محافظة ويذكر التقرير أن محافظات "تعز، الحديدة، صنعاء" تأتي في مقدمة تلك المحافظات.

مركز رصد بمنظمة سياج بين الفرق الواضح بين العامين "2012 و2013م" إذ كان العام الماضي هو الأكثر وهذا مؤشر واضح أن نسبة جرائم اغتصاب الأطفال في العام الماضي زادت إلى الضعف.

ويقول أحمد القرشي رئيس منظمة سياج لحماية الطفولة: الكثير ممن يتعرضون للاغتصاب من الأطفال لا يبلغ أهلهم الجهات الأمنية خوفا من العار.

المقدم أمين الأنقط نائب مدير بحث منطقة الثورة يؤكد الأمر ذاته غير أنه يضيف: "إن منطقة الثورة سجلت حالات اغتصاب العام الماضي ويتم موافاة بحث الأمانة بها، وتخرج إحصائية إجمالية بهذا الخصوص.

في الحصبة التابعة لمنطقة الثورة لازال أمن المنطقة يبحث عن الجاني الذي اغتصب حدثا صومالياً في نهاية العام الماضي.

الطفل الصومالي الذي يعيش مع والدته بعد أن توفي والده يعاني من آثار نفسية بعد حادثة الاغتصاب ويقول مصدر أمني في منطقة الثورة الأمنية أن الجاني الذي نقلت قضيته إلى النيابة تم تهريبه إلى السعودية بعد أن تم مراضاة أم الطفل بمبلغ مالي نظير تخليها عن متابعة القضية بيد أن المصدر الأمني يقول: "سنظل نتابع القضية حتى يتم الإمساك بالجاني".

حوادث الاغتصاب، للأطفال تزايدت في العام 2013م حتى باتت الأسر تخاف عن أطفالها متى ما خرجوا من المنازل.

ففي ديسمبر من العام الماضي قامت ذئاب بشرية على حد وصف الأمن باغتصاب الأطفال سفيان العديني بمحافظة تعز ولم يكتف الجاني بذلك بل شنقه على عمود كهرباء ولم يقبض عليه.

وفي بداية العام الماضي اغتصب ستة أشخاص طفلاً في شارع هائل بأمانة العاصمة وقبض الأمن على الجناة وهم في حالة سكر.

العام ذاته شهد اغتصاب طفل في الـ12 من عمره في وادي عنة مديرية العدين بعد الاغتصاب ألقى به الجاني إلى المسبح.

أغلب الحوادث التي وقعت العام الماضي والذي سبقه تقييد جرائم الاغتصاب ضد مجهول غير أن أجهزة الأمن تتحدث عن الكشف في نهاية يناير من العام الماضي عن شبكة لاستغلال الأطفال جنسيا يتزعمها رجل في الستين من عمره وتقول هذه الأجهزة أنها تمكنت من القبض على المسن الذي اعترف أن لديه ثلاثة شركاء في الشبكة اغتصبوا الطفل معاً.

في شهر نوفمبر من هذا العام أحالت وزارة الداخلية خمسة متهمين باغتصاب عدد من الأطفال إلى النيابة.

وكانت وزارة الداخلية قد قبضت على المتهمين في شهر أكتوبر من العام الماضي ويقول القرشي: "عدم الإفصاح عن جرائم الشرف من قبل الأهل يساعد على تزايد وتنامي هذا النوع من الجرائم".

ويضيف: "الناس يستحوا من الإبلاغ عن هذه الجرائم لأن العدالة شبه منعدمة نظراً للقيود الشديدة التي وضعها المشرع اليمني والشريعة الإسلامية على موضوع الإثبات".

ويشير إلى أن هذه الأمور مجتمعة تساهم في إطلاق المجرمين الذين يرتكبون هذه الجرائم ويكون الإثبات في هذه الجرائم أربعة شهود حسب ما جاء في الشرع.

غير أن عادل دبوان مدير عام الدفاع الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يقول: "الإثبات بأربعة شهود يكون في حالة الزنا أما في حالة الاغتصاب الأمر مختلف".

ويضيف المغتصب إذا قدم بلاغاً بالحادثة فإن الفحص الشرعي بإمكانه الإثبات، دبوان عمل ضمن فريق يعمل إلى إضافة مواد في القانون تتضمن عقوبات مشددة في جرائم اغتصاب الأطفال.

ويقول: "انتهت اللجنة من إضافة مواد للقانون وسيتم قريبا رفع المسودة إلى رئاسة الوزراء لإقرارها".

وكانت اللجنة المكونة من وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية والشؤون القانونية قد تشكلت بداية العام 2013م.

ويفضل القرشي أن يكون جهاز الحامض المنوي متوفراً في اليمن لأن هذا الجهاز كما يقول سيحدد بعد أخذ عينة من المجني عليه من الجناة الحقيقيين في جرائم الاغتصاب.

منظمة سياج التي تقدم الدعم القانوني للضحايا تناشد على لسان رئيسها النائب العام بضرورة توفير الجهاز على أن يعمل وفق قانون لا يحيد عنه.

وتتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أربعة مراكز إيواء في صنعاء، وتعز، وعدن، والحديدة.

تستقبل هذه المراكز بحسب عادل دبوان سنويا 300 حدث 2% من هؤلاء الأطفال يأتون إلى هذه المراكز بغرض إعادة تأهيلهم نفسياً بعد تعرضهم للاغتصاب.

ويقول كمال القاضي أخصائي علم نفس: "الأطفال الذين يغتصبون يحتاجون إلى وقت كاف لتأهيلهم نفسياً.

ويضيف: "وقع الحادثة تكون قاسية على الطفل ما يجعله يعاني نفسياً وهذا يتطلب الجهد الوقت الكافي لتأهيله".

عبدالسلام فارع علي

حارتنا مابين مؤجر ومستأجر

سيظل القانون الخاص الذي ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أهم القوانين التي تستوجب سرعة التفعيل حتى تظل العلاقة قوية ومتينة بين الطرفين من جهة وحتى لا يصير التهاون بذلك القانون وغيره من القوانين الأخرى قائما ومستمرا مما يؤثر بالسلب على مجمل القوانين المتصلة بالدولة والمواطن في شتى المناحي الحياتية وفي الحي الذي أقطن فيه وصلت حالة الخلاف مابين المؤجر والمستأجر وكلاهما من أقرب الجيران لي ولمنزلي المتواضع أشدها.

حيث لم تجد كل حالات الوفاق والاتفاق بينهما أي نفع أو فائدة تذكر وذلك بسبب الغطرسة الزائدة للمؤجر الذي بلغ به الأمر منذ شهور مضت لقطع الكهرباء والمياه على المستأجر ولم يكتف بكل ذلك بل ظل يكيل له ولأولاده سيلا من الشتائم والألفاظ النابية والجارحة وبعد أن طرق ذلك المستأجر كل الأبواب في سبيل الحد أو التخفيف من تلك الشتائم والتهديدات ومن ضمنها التهديد بإخراجه مع أفراد أسرته من النساء والأطفال بالقوة والاستعانة بالآخرين تفاقمت الأمور وازدادت حدة وتهورا حينما تطاول ذلك المؤجر بطريقة غير مسؤولة وغير حضارية عندما تلاسن مع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين الخامسة والثانية عشرة ليمتد ذلك التطاول للتلاسن مع شقيقات الأولاد وجلهن طالبات في مراحل أساسية وثانوية ولأن ذلك الأمر قد بلغ مداه في أخر مواجهة بين الطرفين أو لنقل بين الفريقين كون الفريق الخاص بالمستأجر يضم أحد البراعم الواعة في كرة القدم ممن ينتمون للقلعة الحمراء أهلي تعز فإن رفقاء دربه في المجال الرياضي من براعم الحارة وبعد أن لهم ذلك بأن كل العقلاء والكبار في الحارة استنكروا ذلك الفعل المشين من لدن المؤجر فإنهم وقفوا وقفة تضامنية مع رفيقهم الرياضي الصغير (رهيب).

وهنا لم يجد جارنا الأخر وهو المؤجر من يد سوى قذفهم بالأحجار من سقف منزله بعد أن سبق له أن قذف بالأوساخ إلى أمام منزل المستأجر ولعل قائل قد يقول بأن هذه الحالة ربما تكون بسيطة ومعالجتها يسيرة لكني أقول بأنها قد تنتهي إلى مالا يحمد عقباه خصوصا في ظل استمرار حالات التهديد والوعيد التي لن تتوقف بعد أن فشل عاقل الحارة في حلها وأشار للمستأجر في آخر لقاء جمعهما بالقول يا أخي ما فيش عندي حل غير تضربوه بذكر بأن الطرف الأول سبق له أن دخل بمشادة حامية الوطيس مع أحد جيرانه إثر خلاف حدث بينهما بسبب ما وصف بالصياح المزعج لديك جاره ويومها كنت قد كتبت عن تلك الحالة عبر إحدى الصحف تحت عنوان ديك الحارة أما الحالة الراهنة بين المؤجر والمستأجر فإن استمرارها على وضعها الحالي فإنها قد تصل إلى مستوى داحس والغبراء ما لم يتدخل العقلاء لوضع الحلول الناجعة لها والحلول في اعتقادي ليست بالصعبة أو العسيرة وأقلها ضررا منح المستأجر فرصة لا تزيد عن ثلاثة أشهر للبحث عن منزل بديل أو إعفائه عن المتأخرات إن وجدت على أن يغادر المنزل في غضون شهر وكان الله في عون الجميع من وراء القصد.